تحديث العميل

الجزء 3: التحكيم في المملكة العربية السعودية - قواعد التحكيم المراجعة لعام 2023 الصادرة عن مركز السعودي للتحكيم التجاري

المؤلفون: رائد أبو منة, ألين فرهاد, جيرارد مور, برونو سافوي, علي عودة, ليزا دوبوت, شيرين فتوكي

المؤلفان: الدكتور مشعل العقيل، ومارك ساروفيم، وسلطان عابدين

بعد التحديث القانوني المفصل للمركز السعودي للتحكيم التجاري ("**SCCA**") في الجزء 2 ، في هذا الجزء 3 ، ندرس قواعد التحكيم التي نشرتها SCCA مؤخراً ("**قواعد 2023**") ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 مايو 2023.

قواعد 2023 :

- أن تكون جزءاً من رؤية المركز السعودي للتحكيم التجاري "*أن تكون الوسائل البديلة للتسوية الخيار المفضل في المنطقة بحلول عام 2030*" ؛
- وقد تم إصدارها في أعقاب أول مكتب إقليمي للهيئة السعودية في مركز دبي المالي العالمي، الذي افتتح في فبراير 2023.
- السعي إلى تحديث إجراءات الهيئة لتكون "*متوافقة مع أحدث المعايير الدولية في صناعة التحكيم وتأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات التي تتبعها مؤسسات التحكيم البارزة الأخرى*"
- تنطبق على جميع عمليات التحكيم المودعة في أو بعد 1 مايو 2023.

يسلط هذا التحديث القانوني الضوء على عشرة تغييرات رئيسية على قواعد 2023 ، مقارنة بالقواعد السابقة ، التي تم تنفيذها في عام 2016 وتم مراجعتها لاحقاً في عامي 2018 و 2021.

1 - إنشاء هيئة جديدة تابعة للمركز السعودي للتحكيم التجاري

وتنص قواعد عام 2023 على إنشاء محكمة تابعة للهيئة السعودية للتحكيم لتتخذ قرارات إدارية فيما يتعلق بعمليات التحكيم التي تدار بموجب قواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري. محكمة المركز السعودي للتحكيم التجاري مستقلة عن المركز السعودي للتحكيم التجاري ، بما يتماشى مع المعايير الدولية. كما أن ICC و LCIA ، و DIAC ، و SIAC لديها محكمة إشرافية معادلة.

تتكون محكمة المركز السعودي للتحكيم التجاري نفسها من 15 قاضياً من خلفيات متنوعة ، بما في ذلك الأكاديميين والمحكمين والممارسين وقضاة محكمة الاستئناف المتقاعدين. وانتخب البروفسور يان بولسون رئيساً للمحكمة، بينما سيعمل السيد جيمس هوسكينغ والدكتور زياد السديري نائبين لرئيس المحكمة.

ويشمل دور المركز السعودي للتحكيم التجاري ما يلي:

- تعيين المحكمين في حالات الطوارئ (المادة 7)؛
- البت في الاعتراضات على عمليات التحكيم المتعددة العقود ودمج التحكيم (المادتان 11 و 13);

- تعيين المحكمين (المادة 16)؛
- البت في الطعون المقدمة إلى المحكمين (المادة 18)؛
- تحديد مكان التحكيم (المادة 22)؛
- مراجعة قرارات الهيئة والموافقة عليها (المادة 36)؛ و
- تحديد الرسوم الإدارية وأتعاب المحكمين (المادتان 41 و 42).

2- تطبيق قواعد *الشريعة* حصراً في عمليات التحكيم التي تقام في السعودية

في قواعد عام 2021 ، تنص المادة 31 بشأن *"القانون المنطبق"* على ما يلي: "*دون المساس بقواعد الشريعة الإسلامية ، تطبق الهيئة قواعد القانون التي يحددها الطرفان على أنها تنطبق على جوهر النزاع"*. وقد حذفت قواعد عام 2023 الإشارة إلى قواعد *الشريعة* في المادة 37، وبالتالي توضيح أن هيئات التحكيم سوف تطبق القانون المعين من قبل الأطراف. ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أنه بالنسبة لعمليات التحكيم التي تقام في المملكة العربية السعودية ، فإن مبادئ *الشريعة* تنطبق مع ذلك. وعلاوة على ذلك، سوف تستمر مبادئ *الشريعة* في التطبيق على إنفاذ قرارات التحكيم في المملكة العربية السعودية.

3- قانون افتراضي في اتفاق التحكيم

وتنص المادة 37(4) على أن القانون المنطبق على اتفاق التحكيم هو القانون المنطبق في مكان التحكيم، ما لم يتفق الطرفان كتابة على تطبيق قوانين أو قواعد قانونية أخرى. وهذا يوفر قاعدة افتراضية مفيدة في الحالات التي لا يزال فيها (1) من غير المألوف أن نرى القانون الحاكم لاتفاق التحكيم محدد في شروط التحكيم ، و(2) تنشأ المخاطر عندما لا يكون هذا القانون منصوصاً عليه صراحة في بند التحكيم أو القواعد المدرجة بالرجوع إليها (انظرإلى تحديثنا القانوني السابق حول هذه المسألة).

4 - زيادة استخدام التكنولوجيا في إدارة القضايا

a) حل النزاعات عبر الإنترنت

يعد المركز السعودي للتحكيم التجاري في طليعة الدول في المنطقة من خلال نظامها المتقدم لتسوية النزاعات عبر الإنترنت (ODR). وقد ثبت أن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر وسيلة فعالة لحل المنازعات ذات القيمة المنخفضة، ولا سيما المنازعات الناشئة عن مطالبات المستهلكين في التجارة الإلكترونية. وفي قواعد عام 2023 التي صدرت مؤخراً، أدرجت اللجنة في المركز السعودي للتحكيم التجاري الملحق الرابع الطبعة الثالثة من قواعد إجراءات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر, وتنطبق هذه القواعد عندما يتفق الطرفان كتابة ويقل المبلغ المتنازع عليه عن 200,000 ريال سعودي، باستثناء تكاليف التحكيم.

وفي حالة نشوء أي تضارب بين قواعد عام 2023 وقواعد إجراءات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، فتكون الغلبة لقواعد الإجراءات. وهذا يضمن أن تظل عملية التسوية الحاسوبية متناسقة وموثوقة في تسوية المنازعات. لضمان حل سريع ، يجب على المحكم المعين إصدار القرار النهائي في غضون 30 يوماً ، ما لم تمدده SCCA (والتي ستطبق فقط على أساس استثنائي). ويستند قرار التحكيم في المقام الأول على التقديمات الخطية، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك أو يرى المحكم ضرورة عقد جلسة استماع عن بعد.

b) الأدلة الإلكترونية، الأمن السيبراني، الخصوصية وحماية البيانات

وتسمح قواعد عام 2023 أيضاً بإيداع الطلبات إلكترونياً وتسمح بالتوقيع الإلكتروني على قرارات التحكيم. كما تقدم المادة 46 إرشادات بشأن الأمن السيبراني والخصوصية وحماية البيانات، مما يؤكد النهج التطلعي والشامل في المركز السعودي للتحكيم التجاري لمراجعة قواعد 2023. على مدى السنوات القليلة الماضية ، كان هناك وعي متزايد بشأن الحاجة إلى إعطاء الأولوية والدعوة إلى ممارسات التحكيم الأكثر استدامة بيئياً. ومن المشجع أن نرى أن قواعد عام 2023 تسعى بشكل استباقي إلى تقليل البصمة البيئية المرتبطة بعملية التحكيم من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا والأدلة الإلكترونية.

5- تعزيز سلطات هيئات التحكيم التقديرية

وتنص قواعد عام 2023 على عدة تدابير تهدف إلى توسيع نطاق السلطات التقديرية لهيئات التحكيم. وهي تنص بوجه خاص على أن هيئة التحكيم:

- لديها القدرة على تشجيع الأطراف على اللجوء إلى الوساطة حيثما كان ذلك مناسباً (المادة 25)؛
- يجوز لها أن تحد من طول التقديمات الخطية وطلبات إنتاج الوثائق (المادة 27)؛ و
- ويجوز لها أن تحدد الشكل الأكثر فعالية لجلسات الاستماع، بما في ذلك جلسات الاستماع عن بعد (المادة 29(2)).

وبموجب المادة 9(3) ، فإن هيئة التحكيم مخولة أيضاً برفض السماح بتغيير ممثل (ممثلي) الطرف إذا رأت أن من الضروري الحفاظ على تكوين هيئة التحكيم أو على الطابع النهائي لقرار التحكيم، السيناريو الأكثر احتمالاً هو أن مثل هذا التغيير قد يؤدي إلى تضارب المصالح.

6 - زيادة إمكانية التنبؤ بالجداول الزمنية الإجرائية

وتنص قواعد عام 2023 على جداول زمنية لبعض الخطوات الإجرائية بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بطول مدة التحكيم. على سبيل المثال، يجب أن يعقد مؤتمر إدارة القضية ("**CMC**") في غضون 30 يوما من تشكيل هيئة التحكيم (ما لم تعتبر هيئة التحكيم مؤتمرCMC غير ضرورياً). وتنص قواعد عام 2023 أيضا على مهلة 75 يوماً بعد اختتام إجراءات إصدار قرار التحكيم (المادة 33)، رهناً لتمديد آخر لمدة 75 يوماً. علاوة على ذلك، يطلب من محكمي الطوارئ إصدار قرار التحكيم المؤقت في موعد لا يتجاوز 14 يوماً من استلام الملف من SCCA (المادة 7(8)).

7- التحكيم المتعدد الأطراف والتعاقد المتعدد الأطراف

وتتناول قواعد عام 2023 عمليات التحكيم المتعددة الأطراف والمتعددة العقود عن طريق الدمج والإضافة وتنسيق الإجراءات.

وفيما يتعلق بعمليات التحكيم المتعددة العقود، تنص المادة 11 على أنه يجوز للأطراف أن تصدر طلباً واحداً للتحكيم بشأن المطالبات الناشئة عن أكثر من عقد أو اتفاق تحكيم واحد في الحالات التالية:

a) وينبع الانتصاف المطلوب من نفس العملية التجارية أو من سلسلة عمليات ذات الصلة؛

b) تنشأ مسألة قانونية أو حقيقة مشتركة بموجب كل اتفاق تحكيم يؤدي إلى التحكيم ؛ و

c) وإذا كان ذلك منطبقاً، فإن اتفاقات التحكيم المتعددة التي تقدم بموجبها المطالبات متوافقة.

وفيما يتعلق بعمليات التحكيم المتعددة الأطراف، تنص المادة 13 على إجراء دمج جديد يمكن المركز السعودي للتحكيم التجاري من دمج عمليتي تحكيم أو أكثر في الحالات التالية:

a) يتفق الطرفان على دمج عمليات التحكيم؛

b) يتم تقديم جميع المطالبات بموجب اتفاقية (اتفاقيات) التحكيم نفسها ؛ أو

c) تنشأ النزاعات في التحكيم فيما يتعلق بنفس العلاقة القانونية ، وترى محكمة SCCA أن اتفاق (اتفاقات) التحكيم متوافقة.

إذا حدث الدمج ، تعتبر جميع الأطراف قد تنازلت عن حقها في ترشيح محكم ، وتقوم محكمة SCCA بتعيين هيئة التحكيم في التحكيم المدمج.

وتسمح قواعد عام 2023 بضم أطراف إضافية قبل تعيين هيئة التحكيم، ولكنها لا تسمح بضم أي طرف إلا بعد تعيين محكم في ظروف محددة منصوص عليها في المادة 12.

هناك أيضا القدرة على تنسيق اثنين أو أكثر من عمليات التحكيم التي لها محاكم متطابقة وتتشارك في مسألة مشتركة من القانون أو الوقائع شرط أن *"التنسيق سيساعد في حل النزاع (النزاعات) بطريقة سريعة وفعالة من حيث التكلفة"* (على سبيل المثال ، يمكن محاذاة الخطوات الإجرائية و / أو يمكن إصدار قرار تحكيم واحد في مثل هذا التحكيم).

8- الحسم المبكر

وتنص المادة 26 على البت المبكر في المسائل المتعلقة بالولاية القضائية والمقبولية، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالأسس الموضوعية القانونية. ومن الأمثلة على الحالات التي يمكن فيها تقديم طلب للحسم المبكر ما يلي:

a) الادعاء بوجود وقائع أو مواد قانونية جوهرية لنتيجة القضية لا أساس لها من الصحة؛

b) وحتى إذا افترض أن الوقائع التي قدمها الطرف الآخر صحيحة، فإنه لا يمكن إصدار أي قرار لصالح ذلك الطرف بموجب القانون المنطبق؛ أو

c) وأي مسألة تتعلق بالوقائع أو القانون تكون ذات صلة بنتيجة القضية، لأي أسباب أخرى، مناسبة للبت فيها عن طريق الحسم المبكر.

وبناء على ذلك، تنص المادة 26 على آلية تتيح لهيئات التحكيم البت في أنواع معينة من المطالبات أو المسائل عن طريق حكم مستعجل دون الاضطرار إلى اتباع كل خطوة من شأنها أن تتخذ خلاف ذلك في سياق التحكيم العادي. وقد يكون ذلك جذاباً للمؤسسات المالية التي تسعى إلى إنفاذ التزامات الدفع.

9- الطعن في قرارات المحكمين

توفر قواعد 2023 للأطراف سببين إضافيين للطعن في المحكمين. وحيث أن قواعد عام 2021 أشارت إلى وجود شكوك مبررة بشأن الحياد والاستقلال كسبب للطعن (المادة 14)، فإن قواعد عام 2023 تشمل أيضا (1) عدم أداء واجباته، و (2) المحكم بوضوح لا يملك المؤهلات المتفق عليها من قبل الطرفين (المادة 18). وتقف قواعد عام 2023 بصرف النظر عن معظم القواعد المؤسسية الأخرى، وسيكون من المثير للاهتمام معرفة مدى تكرار ظهور الطعون التي ستطرح على هذا الأساس.

10 - التمويل من طرف ثالث

وتنص المادة 17(6) على أنه يجب على كل طرف أن يكشف فوراً لهيئة التحكيم وللأطراف و للمركز السعودي للتحكيم التجاري هوية أي طرف آخر له مصلحة اقتصادية في نتيجة التحكيم، بما في ذلك أي طرف ثالث ممول. وتشمل القواعد المؤسسية الأخرى في المنطقة - مثل قواعد 2022 الخاصة بـ DIAC - وعلى الصعيد الدولي أحكاماً مماثلة قد تساعد في تطوير سوق تمويل التحكيم في الشرق الأوسط.

خاتمة

وينبغي الترحيب بقواعد عام 2023 لأنها تتماشى مع المعايير وأفضل الممارسات التي تتبناها مؤسسات التحكيم الدولية الرائدة، وتعزز الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة وتوفر مزيداً من الصلاحيات لهيئات التحكيم مع احترام استقلالية الأطراف. وهي مصممة بشكل جيد لعمليات التحكيم الحديثة وخاصة في الطريقة التي تعزز استخدام التكنولوجيا. وينبغي أن تجعل قواعد 2023 أيضا التحكيم في المركز السعودي للتحكيم التجاري أكثر ملاءمة من أي وقت مضى لقضايا متعددة الأطراف ومتعددة العقود. و نحن نتطلع إلى معرفة ما إذا كانت الأطراف في المنطقة توفر بشكل متزايد للتحكيم في المركز السعودي للتحكيم التجاري في عقودها.

يمكن الوصول إلى قواعد SCCA 2023 هنا.

هذه المقالة متاحة باللغة الإنجليزية، انقر هنا للتنزيل.